وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التوجه التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

بحث قدمه الطالب

فريد علي مريس

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية ـ قسم العلوم السياسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية

باشراف

د. عماد مؤيد

١٤٣٧ هـ

ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ

ﭽ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﭼ

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية ١١

الإهداء

إلى من نسيناها في ظل الزحام، إلى من أهملناها في ظل الركام، إلى من شغلتنا عنها حلكة الظلام، إلى بغداد الأبية العربية ألف تحية وتحية

الى من اجد فيه روح التسامح وعنفوان الرجولة وحنان الابوة والدي العزيز رعاه الله

الى من تحملت عني وزر المعانات واوقدت نفسها لتضيء دربي والدتي الغالية حفظها الله

الى ينبوع الصداقة ومفتاحها اخوتي

إلى عمالقة الزمان، إلى صناديد المكان، إلى أطفال العراق الشجعان الف تحية وتحية.

اهدي هذا الجهد

الباحث

شكر وتقدير

أجد لزاماً عليّ من واجب الوفاء أن أتقدم بشكري الخالص وامتناني البالغ إلى أستاذي الفاضل الدكتور عماد مؤيد الذي كان لهذا

البحث حظ وافر من توجيهاته السديدة وملاحظاته الدقيقة، ورعايته المستمرة، فلولاه لما وصل هذا البحث إلى صورته الحالية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام لجهودهم العلمية الكبيرة في غرس منهجية القانون والعلوم السياسية ، وتقصي حقائقه في هذا الجيل مما أعطاهم صلابة المبدأ ، ومعانقة متاعب البحث عن الحقيقة، وهم الأساتذة في كلية القانون والعلوم السياسية عموما وفي قسم العلوم السياسية خصوصا.

واشكر كل من مد لي يد العون في انجاز هذا البحث

ومن الله نستمد العون والتوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المقدمة	١
المبحث الاول : الانضمام الى الاتحاد الأوروبي	٣
المطلب الاول: تركيا وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي:	٤

المطلب الثاني: المزايا الانضمام للاتحاد الأوروبي	٩
المبحث الثاني: السياسة التركية تجاه الاتحاد الأوروبي في عهد العلمانيين	١١
المطلب الاول: التقارب مع الغرب في السياسة الخارجية	١٢
المطلب الثاني: تحديث المجتمع وفق الاسلوب الغربي	١٤
المبحث الثالث:السياسة التركية تجاه الاتحاد الاوربي في عهد حزب العدالة والتنمية	١٨
المطلب الاول: التأكيد على اهمية موقع تركيا في امن القارة الاوربية	١٩
المطلب الثاني :التدخل التركي في قضايا الشرق الاوسط	٢٠
الخاتمة	٢٥
المصادر	٢٨

المقدمة

ليس من المبالغة لو قلنا أن عنوان هذا البحث يحتل مكانة واهتمام في الجدل الفكري والسياسي، سواء في إطار الفلسفة الغربية أو في دوائر الفكر العربي ولعل ارتباط التعامل النظري للموضوع مع الممارسة العملية له كان وازعا لهذه المكانة وهذا الاهتمام. إذ لم يقتصر الجدل الفكري حول مسألة العلاقات التركية واوربا على مريديها والمتعاملين بأشكالها، وإنما شمل كذلك التيارات الفكرية الرافضة إلى الدرجة التي جعلت من هذه العلاقات التي تشترك في الاهتمامات ما بين رافضا وقابلا ومترددا.

مشكلة البحث :

إن مشكلة البحث تكمن في محاولة الوقوف على حقيقة المعوقات التي تعرقل انضمام تركيا إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة في سياستها الخارجية والتي تحول دون تحقيق مسعاها صوب هذا الإنجاز، كذلك، المشكلات التي تقف عائقا أمام دول الاتحاد الأوروبي في قبول انضمام تركيا إليها، فضلا عن إشكالية الموقف الأمريكي من جهة انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي.

حيث سيجب هذا البحث عن التساؤل ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية لانضمامها للاتحاد الأوروبي، ومدى تأثيرها في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي.

اهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من أنه يعتبر واحد من البحوث التي تتناول موضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي وما يثيره ذلك من إشكاليات حول طبيعة وحقيقة السياسة الخارجية التركية لإنجاز هذا الهدف، ولقد لفت انتباه الباحث، من خلال مراجعته ودراسته، لما كتب عن هذا الموضوع، إن هناك نوع من عدم الكفاية في الوقوف على العديد من الأسباب التي حالت دون انضمام تركيا لدول الاتحاد الأوروبي سواء المتعلق منها بقصور السياسة التركية، أو بالتعمد المقصود من قبل الجانب الأوروبي، و اذا كان البحث يسعى إلى أن يعالج ويحيط بالعديد من الجوانب المتعلقة بموضوع انضمام تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، فما تزال هناك زوايا أخرى تستحق البحث والمراجعة ويأمل الباحث العمل على تغطية ولو جزء من هذا الموضوع.

هيكلية البحث :

ولكي نكون قد وضعنا هذا البحث بالشكل الذي يغني الموضوع من معلومات فيما يخص المصالح التركية وانضمامها الى الاتحاد الاوروبي ومدى تأثيرها على العالم العربي فقد قسمنا هذا البحث على ثلاث مباحث ، المبحث الاول : الانضمام الى الاتحاد الأوروبي ، وقسم على مطلبين ، المطلب الاول: تركيا وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، والمطلب الثاني: المزايا الانضمام للاتحاد الأوروبي، وجاء المبحث الثاني: السياسة التركية تجاه الاتحاد الأوروبي في عهد العلمانيين، وقسم على مطلبين ، المطلب الاول: التقارب مع الغرب في السياسة الخارجية ، والمطلب الثاني: تحديث المجتمع وفق الاسلوب الغربي، اما المبحث الثالث:السياسة التركية تجاه الاتحاد الاوربي في عهد حزب العدالة والتنمية ، وقسم على مطلبين ، المطلب الاول: التأكيد على اهمية موقع تركيا في امن القارة الاوربية، والمطلب الثاني :التدخل التركي في قضايا الشرق الاوسط ، تلت هذه المباحث خاتمة مبينين فيها اهم النتائج التي توصلنا اليها .

هذا واسأل الله تعالى ان اكون قد وفقت في هذا البحث فاذا اصبت فهذا فضلا من الله وان قصرت فهو من نفسي وما للكمال الا لله وحده .

المبحث الاول
الانضمام الى الاتحاد الاوروبي

تعد مسيرة توجه تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة ، ومازالت إلى اليوم مليئة بالقيود والعقبات على الرغم من مرور خمس عقود.

وما ان استتبت الأمور في داخل الجمهورية الفتية،حتى قام اتاتورك بالتقرب من العالم الغربي والذي نادى بشعار ((السلم في الداخل والسلم في الخارج)) وكانت الغاية من ذلك استقطاب اكبر عدد ممكن من الدول الغربية الى جانب تركيا ، ولتحقيق هذه الاهداف والشعارات،اتبع اتاتورك عدة خطوات للوصول الى مبتغاه، حيث سلك طريق سياسة تحديث تركيا بواسطة مجموعة من القوانين التي أصدرها في هذا الشأن واتخذ قرارا بإلغاء الخلافة ،واستبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية، وتغير الأحوال الشخصية، واخيرا تبنى مبدأ العلمانية في الداخل[1].

فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبينما وقعت اليونان اتفاقية الشراكة في ١٩٦١، في حين إن تركيا وقعتها عام ١٩٦٣ وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين إمكانية الدخول في عضوية الاتحاد طبقاً لمعايير معينة عندما يتم تحقيقها فضلاً عن معاهدة روما . وهكذا انضمت اليونان إلى عضوية الاتحاد عام ١٩٨١، ومازالت تركيا تغرد خارج الاتحاد على الرغم من تقدمها بطلب انضمام آخر إلى الاتحاد عام ١٩٨٧ ، وإلى يومنا هذا ، مازال الصراع مستمراً بين فريقين في الاتحاد ، فريق يرى أن توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه تركيا سيهدد أمن أوروبا وهويتها ، وسيضيف عبئاً اقتصادياً مترتباً

(١) د. موفق بني مرجة ، صحوة الرجل المريض، ط٢ ، دمشق ، دار البيارق ، ١٩٩٦،ص١١٢؛ امين شاكر واخرون، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء اتاتورك، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٨١.

على الانضمام ، وفريق آخر يعد أن وجود تركيا داخل الاتحاد هو عامل قوة للاتحاد وبقاءها خارج الاتحاد هو عامل ضعف، فمن الأفضل أن تكون هناك تركيا قوية تشكل منفذاً للاتحاد نحو العراق وإيران وسورية.

وللوقوف على هذا الموضوع قسمنا هذا المبحث على مطلبين الاول يتضمن تركيا وشروط الانضمام للاتحاد الاوربي والثاني مزيا الانضمام .

المطلب الاول

تركيا وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي:

ان شروط الانضمام الى الاتحاد الاوروبي ليست موضوعاً للتفاوض ، فعلى الدول المرشحة ان تقبل بتكييف أوضاعها بحيث تقبل كافة التشريعات ، والاتفاقيات التي تحكم الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي أي أن الدول المرشحة لا تتفاوض حول شكل الاتحاد الاوربي الذي ستنضم إليه ، وإنما تتفاوض حول شروط وكيفية تأهلها للحصول على عضوية الاتحاد ، وتجرى مفاوضات الانضمام بين كل دولة مرشحة والمفوضية التي تمثل لاتحاد . ويجري مسار الانضمام وفقاً للمادة ٤٩ من معاهدة ماستريخت التي جاء فيها : "تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأ وروبية، إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن لسياسية والاقتصادية أم أن هذه المعايير كانت بعيدة المنال با لنسبة إليها . وفي حال استجابت الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام. [١] تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ، ويتمتع بصلاحيات تقريرية . يصدر قرار عضوية الدولة الجديدة بالإجماع ، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحد ة على الأقل إلى تعطيل القرار. وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت

(١) حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٦– لعدد الأول– ٢٠١٠ ، ص٣٤١.

عليه بأغلبية عدد نوابه وليس بأغلبية الأصوات .[1] لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول الأعضاء وفقاً للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية. لهذه الصيغة الإجرائية ، وضعت قمة كوبنهاغن عام ١٩٩٣ ما يسمى بمعايير كوبنهاغن السياسية ، وهي مجموعة معايير سياسية، وأصبحت فيما بعد محددات ثابتة للعضوية، ومن أبرز تلك المعايير:

أ- وجود مؤسسات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

ب- تبني معايير اقتصاد السوق، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية.

ت- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية ، بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد . وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدارتها في الممارسة .

ث- احترام المكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد لموضوعة أوروبياً فيها.

وفضلاً عن معايير كوبنهاغن هناك الشروط القانونية ، فحسب معاهدة ماستريخت: " كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأ وروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتق بل بتطبيق القانون الأ وروبي بأكمله . المادة ٢٣٧ من معاهدة روما "يمكن لأية دولة أن تتقدم بطلب للانضمام إلى المجموعة ". وتضيف المادة (F) من معاهدة ماستريخت أن على الدول الأعضاء أن تكون ذات "أنظمة حكم... مؤسسة على

---

(١) علي الحاج ، سياسة دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص١٦٤ .

مبادئ الديمقراطية " وفي الجانب الاقتصادي هناك مجموعة من الشروط التي ينبغي الايفاء بها منها.[١]

١-هامش التغير في سعر الصرف : الا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أية دولة عضو في النظام النقدي الأوروبي ، مقابل عملات بقية الدول الأعضاء عن (= ٢.٢٥%) وهو ما يعرف بالسعر المحوري . [٢]

٢-تعديل الأسعار المركزية : الا يتم تعديل الأسعار المركزية ، إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي ، وذلك ضماناً لاستقرار الوحدة النقدية الاوربية.[٣]

٣-كما تم الاتفاق على ضرورة إيداع كل دولة عضو في النظام الأوروبي نسبة (٢٠%) مما لديها من احتياطات (الذهب – الدولار) لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي مقابل اليورو ، وذلك حتى تستخدم في التدخل في أسواق الصرف الأجنبي ، لإجبار السلطات على استخدام اليورو بدلا من الدولار في التدخل في أسواق الصرف العالمية وحتى يزداد نطاق استخدامه في اجراء التسويات بين البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

٤-استقرار الأسعار : يجب الا يتعدى معدل التضخم (١٠٥) عن متوسط معدلات لأقل ثلاث دول أعضاء في الوحدة النقدية الأوروبية تضخماً .

٥-عجز الموازنة : يجب الا يزيد معدل العجز في الموازنة عن نسبة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي .

٦-الدين العام : يجب الا يزيد حجم الدين عن نسبة (٦٠%) من الناتج الإجمالي .

---

(١) لقمان عمر النعيمي –تركـــيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام – مركـــز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – ٢٠٠٧ ، ص٣٩.

(٢) عقيل سعيد محفوظ ، مصدر سابق ، ص٨٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٨٥ .

٧-أسعار الفائدة الطويلة الاجل : يجب الا تتجاوز أسعار الفائدة نسبة (٢%) عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الاجل في ثلاث دول أعضاء في الوحدة النقدية الأوروبية ، والتي تشهد اقل معدلات التضخم .

وقد استوفت اثنتا عشرة دولة " معايير التقارب " ، وأصبحت تكون " الاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي " ، وهي (أسبابنا – أيرلندا – إيطاليا – ألمانيا – النمسا – اليونان – البرتغال – بلجيكا – فرنسا – فنلندا – لكسمبورغ – هولندا).[١]

وفي عام ٢٠٠٤ تم ضم مجموعة من دول اوربا الشرقية الى الاتحاد الاوربي ، وطلبت أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن، كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبقها في مجتمعها.

وسيكون قرار قبول تركيا قرارا بالإجماع الكامل .وفضلاً عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا وهي:

أ –الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة.

ب –الاعتراف بحصول إبادة أرمنية عام1915 .

ت –الاعتراف بالبطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها مؤسسة دينية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا.

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية أن العضوية مرتبطة بقدرة الاتحاد على هضم تركيا في الاتحاد من ناحية عدد السكان، وما يترتب على ذلك من تفرعات ..فتركيا أشبه بسمكة كبيرة غير قابلة للبلع بلقمة واحدة. حيث يظهر التخوف الاوروبي من انضمام تركيا والمتمثل بالناحية الديمجرافية لتركيا، فعدد سُكَّانِها نحو ٧٠ مليون نسمة، وهذا يُعْطِي لتركيا ثِقْلًا كبيرًا على الصعيد البَشَرِيِّ، ويُؤَدِّي في حال انضمامها لأوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أوَّلًا، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تُعَانِي من نَقْصٍ في السكان أصلًا، وبالتالي تغيير المعادلاتِ الديمجرافية الداخلية. وكذلك يتحَدَّدُ في

(١) علي حسن باكير وآخرون ، مصدر سابق ، ص٩٧ .

البطالة والفَقْرِ الموجودَيْنِ في تركيا، ولذلك يخشى الاتحاد الأوروبيُّ أن يتحَمَّلَ تكاليف معيشةِ ٧٠ مليون تركي، وهذا العدد الكبير قد يُؤَدِّي إلى مشاكل عديدة للدول الأوروبية الأخرى، مثل الفقر والبطالة.(١)

والسبب الأَهَمُّ، بحسب المراقبين، وهو: "الهوية الإسلامية للشعب التركي"، فعلى الرغم من علمانية الدولة، إلا أنّ الشَّعْبَ التركي بداخله الهوية الإسلامية، وهو ما لا بد أن يكون له تأثيرٌ على سكان الدول الأوروبية، لا سيما وأن دراساتٍ عديدةً أشارتْ بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة الى أنّ هناك تزايُدًا كبيرًا ومُطَّرِدًا من قِبَل المعتنقين للدين الإسلامي، والْمُطَّلِعين عليه، وخاصةً في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وهي دولٌ رئيسةٌ ومحورية في أوروبا. (٢)

وخلال مدة المفاوضات التي قد تستغرق سنوات، تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الاتحاد ، بغية تسهيل مواكبتها للاتحاد اقتصادياً .ففي عملية التوسع التي شملت عشرة بلدان عام2004 خصصت حزمة من المساعدات بقيمة 41مليار يورو تهدف بشكل أساسي إلى تمويل المشاريع الهيكلية التي تمكن الأعضاء الجدد من الوفاء بالتزامات العضوية. (٣)

المطلب الثاني
مزايا الانضمام للاتحاد الأوروبي

---

(١) عمر محمد ، هل تنال تركيا "المُسْلِمَةُ" عُضْوِيَّةَ الاتحادِ الأُوروبِيّ ، موقع الشيخ سلمان بن فهد العودة http://www.islamtoday.net.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) لقمان عمر النعيمي ، مصدر سابق ، ص٤٠ .

تسعى تركيا وبقوة نحو الانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي ، بهدف التمتع بالمزايا العديدة التي يتمتع بها اعضاؤه ، مع تحقيق المكاسب الاتية : [١]

١-تقوية العلاقات السياسية التركية مع الدول الاوروبية ، خاصة غير الاعضاء في منظمة حلف الشمال الاطلسي .

٢-تنمية العلاقات الاقتصادية ، ومضاعفة الاستثمارات الاوروبية في اطار اندماج الاقتصاد التركي في القوة الاقتصادية المتقدمة للاتحاد الاوروبي ، مع الاستفادة من التكنولوجيا الاوربية الحديثة ، في كافة مجالات الصناعة التركية .

٣-ايجاد اسواق أوروبية مفتوحة للمنتجات التركية ، من خلال رفع كل الحواجز الجمركية ، والحد من وسائل حماية الصناعات الوطنية .

٤-الخروج بتركيا من وضع الدولة الطرف الى وضع الدولة المركز حيث ادركت تركيا قيمتها ومكانتها الاقليمية والدولية.

٥-رد الاعتبار لتركيا في مواجهة مزاعم التهميش ومجابهة تحركات اضعاف الدور التركي الاقليمي في محيطه الاوربي ، والتي تجسدت في فكرة الشراكة المميزة التي تعرضها كل من ألمانيا والنمسا ، وفي فكرة عضوية الاتحاد من اجل المتوسط التي تعرضها فرنسا .

٦-انهاء كافة القضايا المعلقة ذات التأثير السلبي على العلاقات بين تركيا وبين الاتحاد الاوروبي (قضية الأرمينية – قضية الاقلية الكردية – القضية القبرصية – القضايا الخلافية مع اليونان – قضايا حقوق الانسان) . [٢]

---

(١) جلال معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢ .

(٢) جلال معوض ، مصدر سابق ، ص ٢ .

المبحث الثاني

السياسة التركية تجاه الاتحاد الأوروبي في عهد العلمانيين

ان الاحـزاب التركيـة لهـا أهميتهـا الخاصـة فـي كونهـا مـن اهـم عناصـر البيئـة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي [1].

---

(١) د. علـــي محمـــد الصـــلابي: الدولـــة العثمانيـــة عوامـــل النهـــوض واســـباب الســـقوط، الاســـكندرية، دار الايمـــان للطبـــع والنشـــر، ٢٠٠٣ ، ص٥٨٩ ؛ أ ميـــرة محمـــد كامـــل الخربـــوطلي، المصـــدر الســـابق، ص٦٩؛ د. ســـوناكيلي، الجـــيش التركـــي وثـــورة عـــام١٩٦٠ ، مجلـــة السياســـة الدوليـــة العدد(١٣) تموز لسنة ١٩٦٨، ص٩.

* ولـد مصـطفى اتـاتورك فـي مقاطعـة اسـلانيك عـام ١٨٨٠م والـده علـي رضـا أفنـدي وأمـه زبيـدة وتـوفي عـام ١٩٣٨م ، وقـد التحـق وهـو فـي سـن الثامنـة

بعد إعلان الجمهورية في تركيا في 23 تشرين الأول 1923 ، بدأ مصطفى كمال *أتاتورك سلسلة من الإصلاحات والتغييرات كان الغرض منها قطع الماضي العثماني بالحاضر التركي والحاق تركيا بالدول الأوربية ادماجها في الحضارة الغربية، وقد أعلن أتاتورك عن مبادئه الستة التي عُدَّت الإطار العام الذي تسير عليه السياسة الداخلية التركية، وبعد الحرب العالمية الثانية شهدت تركيا تحولات كبيرة[١]. فرضتها التحولات العالمية أيضا فقد شهد العالم تحولا كبيرا اثر سقوط الفاشية والنازية، وكان على النخب التركية أن تستوعب التفكك الذي تعرضت له بنية حزب الشعب الجمهوري [٢].

المطلب الاول
التقارب مع الغرب في السياسة الخارجية

إن أهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة والمجتمع، وليس للنظام السياسي فقط، وهناك اختلاف في تحديد طبيعتها، نظراً لصعوبة تعين موضوعاتها ومفرداتها، وخاصة أن تلك الموضوعات تتغير بصورة دائمة، وترتبط بالبيئة الداخلية

عشر بالدراسة الحربية في اسطنبول ، وفي هذه الفترة اخذ يولي الاهتمام بالسياسة التي اصبحت تقليدا في تلك الايام بين طلاب الحربية والطبية ، احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمالي الاطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨١ ، ص٣٦ .

(٢) اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني ،حياته واحداث عهده دار الانبار، العراق، دار الانبار١٩٨٧، ص١١.

(١) د. هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية واثرها على البلاد العربية،ج/١، دمشق ، دار القلم ،٢٠٠٢،ص١٠٣.

والخارجيـــة، تاريخيـــاً ارتكـــزت السياســـة الخارجيـــة التركيـــة علـــى جملـــة مبـــادئ تحكمـــت إلـــى حـــد بعيـــد بصـــياغة ســـلوكها السياســـي الخـــارجي فـــي محيطهـــا الإقليمـــي والـــدولي فمنـــذ تأســـيس الجمهوريـــة التركيـــة عام ١٩٢٣، قامت هذه السياسة على جملة من مبادئ منها:[١]

- عـلاء العلمانيـة كبـديل أيـديولوجي للإسـلام فيمـا يتعلـق بتنظـيم وبنـاء الدولـة التركيـة فـي شـتى قطاعاتهـا الحياتيـة، ومـا يحكمهـا مـن أنظمـة سياسـية، واقتصـادية، واجتماعيـة، وتعليميـة،وغيرها.
- الـتملص مـن الصـبغة الإسـلامية الموروثـة للـبلاد والاتجـاه بهـا صـوب التأريـب والتغريـب، باعتبار ذلك السبيل الوحيد، حسب هذا التصور، للوصول إلى عالم التحضر والمدنية.
- اعتمـاد القوميـة الطورانيـة مقومـا لهويـة الشـعب التركـي كبـديل عـن السـند الإسـلامي التقليـدي الذي تبناه العثمانيون دهراً طويلاً.
- نزع تركيا من محيطها الإسلامي العربي والتأكيد على كونها دولة أوربية حضاريا وجغرافيا.

وانطلاقـا مـن هـذه المبـادئ توجهـت السياسـة الخارجيـة التركيـة منـذ تأسـيس الجمهوريـة، نحـو الغرب وابتعدت إلى حد ما عن المنطقة العربية الإسلامية، غير أنه مما تتعين الإشارة إليـه، أن هـذه السياسـة اتسـمت فـي البدايـة وحتـى بـدايات عقـد الخمسـينيات مـن القـرن الماضـي، بقـدر كبيـر مـن السلبية إزاء العالم الخـارجي، لاسيما فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، وأبـدى صـانع القـرار التركـي تمسكا بالشـعار الأتـاتوركي الشـهير (السـلام فـي الـداخل والسـلام فـي العـالم)، والـذي كـان يعنـي عمـلا عدم انغمـاس تركيـا فـي الشـؤون الدوليـة بقـدر الإمكـان والتركيـز علـى بنـاء الدولـة علمانيـة ذات صـبغة أوروبيـة التـي أرادهـا مؤسـس الجمهوريـة اتـاتورك، بغيـة تحويلهـا إلـى دولـة غربيـة ومتقدمـة، لـذلك فـإن أكثـر مـن نصـف قـرن تجاهلـت تركيـا منطقـة الشـرق الأوسـط وكأنهـا غيـر موجـودة، واعتبـار الارتبـاط التاريخي بها

(١) احمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية(٢٠١٣).

انظر http://www.portal.alexu.edu.eg

أمراً مؤسفا شهده التاريخ التركي. [1]

فإن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في حلتها الأتاتوركية بمضمونها المتقدم، تمثل في اعترافهم بإسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٤٩،لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تقدم على هكذا خطوة، واستمرارا لسياسة التوجه نحو الغرب، أقدمت تركيا على الانضمام لحلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢، اعتبر الساسة الأتراك أن عضوية في حلف الناتو، دلالة على هويتها الأوربية والغربية . [2]

و اتبعت تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك.

يقوم هذا المبدأ بتوضيح أن العلاقة مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، وا نما هي علاقة متممة ومكملة، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها في حلف (الناتو)، وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وأيضا طرح جهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهناك بعض الشواهد على اعتبار أن هذه العلاقات كلها تجري في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، فقد اتفقت تركيا وروسيا على ربط خط سكك حديدية بين البلدين عبر البحر الأسود بواسطة السفن الناقلة للقطارات بين مينائي صامصون التركي وقوقاز الروسي، وتم توقيع الاتفاقية من قبل وزيري مواصلات البلدين، وكان البلدان قد وقعا عام ٢٠٠٥ بروتوكولاً لتنفيذ المشروع، وبدأت الرحلات التجريبية عام ٢٠١٠.[3]

وفي ٢٠١٠ /٥/١٢ قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف بزيارة لتركيا أسفرت عن توقيع ١٧ اتفاقية، ومنها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة وبناء محطة كهرذرية وفي مجال الزراعة، فضلاً عن أن الطرفان اتفقا على إلغاء تأشيرات السفر بين البلدين. أما بخصوص علاقة تركيا بالصين، فإن الشراكة الاستراتيجية الصينية- التركية بدأت بالفعل عام ٢٠١٠، عندما استضافت تركيا الصين كضيف شرف في تدريبات (نسر الأناضول) الجوية العسكرية بين ٢٠ أيلول و٤ تشرين الأول ٢٠١٠، وهي المرة الأولى التي تقوم فيها الصين بتدريبات جوية مشتركة مع عضو في الناتو، وفي

---

(١) عمر الشويكي، " استراتيجيات بناء الوحدة الاوروبية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧). ، (٢٠٠٤) ، ص٧ .

(٢) عمر الشويكي، مصدر سابق، ص٧ .

(٣) حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢٦ ، ٢٠١٠ ،ص٣٧.

نفس العام تم التوقيع بين البلدين على ثمانية اتفاقيات حول الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. [1]

وفي ضوء ماتقدم، نجد أن هذه السياسة التي انتهجتها تركيا على مدار السنوات القليلة الماضية لم تتضارب مع بعضها البعض، بل تجري في إطار تكاملي.

المطلب الثاني
تحديث المجتمع وفق الاسلوب الغربي

انتقل مصطفى كمال أتاتورك الى الخطوة الثانية من برنامجه بعد انتصاره على مناوئيه بالغاء الخلافة، وهي إعلان مبدا علمانية الدولة ، معلنا الفصل بين الدين والسياسة، وتبعا لذلك قام أتاتورك بالأمور الاتية:-

١. الغاء المحاكم الشرعية والقوانين المتعلقة بالشريعة الاسلامية.
٢. تطبيق القوانين الاجنبية .
٣. ابدال الحروف العربية بحروف لاتينية.
٤. الزم الشعب بتغيير الزي الخاص بالمجتمع التركي وارتداء القبعة التي تمثل الدول الاوربية.

وفي ٣ اذار عام ١٩٢٤، اجتمع المجلس الوطني الكبير، وقرر الغاء الخلافة ونفي الخليفة (عبد المجيد افندي بن السلطان عبد العزيز) الذي عين خليفة في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، الى مدينة نيس بفرنسا[٢].

([1]) المصدر نفسه ، ص٣٧.

(١) حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩- ١٩٢٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٤٤.

كما اعد دستور عام ١٩٢٤ شكلا قانونيا للدولة التركية المعاصرة، اذ امتاز باتباع النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي [١].

ما أن أنتقل الحكم الى الديمقراطيين حتى باشروا باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الأجنبي الأوربي والأمريكي الى تركيا بحماس ، لأنهم ازدادوا قناعة بأن استثمار مصادر ثروة البلاد وإنعاش تجارتها الخارجية ورفع مستوى معيشة أبنائها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس أموال محلية ان رغبة حكومة الديمقراطيين في استقدام رؤوس الأموال الأجنبية لم تكن تكفي لوحدها لجلب أصحابها الى استغلال أموالهم في البلاد ، فأنهم كانوا مترددين لأسباب شتى ، منها عدم تبلور الثوابت لدى حكومات العالم الثالث ، بما في ذلك الحكومة التركية ذات الإرث المتواصل التي لم تنجح حتى هي من كثرة القوانين والأنظمة المختلفة المتناقضة الا في حالات قليلة، كان هذا الأمر لوحده يكفي ليدخل التردد المشروع في نفس أي رأسمالي كان من منطلق مصالحه الخاصة. لذا لم تكن مهمة الديمقراطيين سهلة لأقناع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للتوجه الى تركيا. [٢].

ومن أجل بعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب عرضت حكومة الديمقراطيين التركية في آب عام ١٩٥١، لائحة مشروع قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية في تركيا على المجلس الوطني التركي الكبير، وبعد أن وافق المجلس المذكور على اللائحة، أصدرت الحكومة قانون رقم (٦٢٢٤) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة،

---

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص١٠٩.

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، القاهرة ١٩٨٥، ص١٠٠.

فضلا عن قانون آخر يحمل الرقم (٦٣٢٦) الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في حقل البترول التركي، وشجع صدور قانون استثمار رؤوس الأموال الاجنبية في الصناعة، مجموعة من الشركات الأمريكية والبريطانية والإيطالية والسويدية وغيرها خاصة لاستثمار رأس مالها في شتى مجالات الأنتاج الصناعي داخل تركيا، منها شركة (مشيغن) للمواد الكيماوية الأمريكية، وشركة (كات البريطانية) وشركة (دولفين) الإيطالية.[١]

ولاشك ان تركيا بعد تحالفها القوي مع الغرب ورغبة قياداتها في تقليد الغرب، جعلها بمثابة عقدة مستقرة في الذات التركي حتى يومنا هذا وبهذا، وجدت تركيا بتدهور احوالها الاقتصادية ابان الحرب العالمية الثانية. وبعدها ماينقذ اقتصادها اذا تسلمت مبلغ ٦٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ وبلغت قيمة المساعدات العسكرية بنحو (٤٤٠) مليون دولار[٢].وعلى وفق ذلك انظمت تركيا عام ١٩٥٢الى حلف الشمال الاطلسي[٣] والى حلف البلقان عام ١٩٥٣، ثم حلف بغداد ١٩٥٥، وهكذا اصبحت تركيا جزءا هاما في سياسة الاحلاف الغربية مما قاد الى تقوية المؤسسة العسكرية فيها وبالتالي نجاحها في انقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠[٤].

---

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سابق، ص١٠١.

(٢) ابراهيم خليل احمد، ايران وتركيا،دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الموصل ، ١٩٩٢، ص٣١٤.

(٣) هو الاتفاق الذي عقد بين الاطراف المتعاقدة في اوربا وامريكا الشمالية والمقاطعات الفرنسية، على اراضي تركيا او على الجزر التي تخضع لاختصاص أي طرف من الاطراف في منطقة الاطلنطي الى الشمال يعتبر هجوماً على الجميع ، ينظر احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الشمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص٣٧١.

(٤) وهو انقلاب قام به الجيش ضد حكومة عدنان مندريس واكد الانقلابيون على ارجاع الديمقراطية من جديد وتجديد مفهوم الحرية والصحافة واطلاق السجناء وايجاد لجنة اساتذة الجامعات بغية وضع دستور جديد

المبحث الثالث

السياسة التركية تجاه الاتحاد الاوربي في عهد حزب العدالة والتنمية

إن تقدم حزب العدالة في السلوك السياسي الداخلي وخلال فترة قصيرة من تأسيسه يعود إلى مساندي الحزب حيث يتكون هؤلاء من طبقات عالية ومن رجال الأعمال في المجتمع وشرائح الرأي العام المحلي في الريف . [1]

يظهر تركيز واهتمام حزب العدالة والتنمية اكثر للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، من خلال الاشواط الكبيرة التي قطعها في مسعى البلاد لنيل العضوية، والتي لم تحققها من قبل الاحزاب العلمانية. هناك شبه اجماع في تركيا بخصوص الرغبة في الانضمام للاتحاد الاوروبي، باستثناء بعض الاطراف كالأحزاب القومية والجيش. "فالأحزاب القومية ترفض الانضمام بحجة ان ذلك سيقضي على الهوية التركية، واما الجيش فهو لا يؤيد الانضمام بسبب الشروط الاوروبية، خاصة تلك

. انظر احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٣٧.

(١) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1975 ، ص142

التي تمنع تدخل الجيش في العملية السياسية".وعند وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، كانت مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي تحتل الاولوية في برنامجه، اذ سعى جاهدا الى تطبيق الشروط الاوروبية والقيام بالإصلاحات المطلوبة، ومما قام به الحزب؛ تشكيل وزارة جديدة مختصة بشؤون الاتحاد، للإشراف على طلب انقرة للانضمام للاتحاد الاوروبي ، استطاع حزب العدالة والتنمية ان يحقق انجازات كبيرة على جميع الاصعدة (السياسية، الاقتصادية،...الخ)، ضمن الشروط والمعايير التي وضعتها اوروبا، بهدف الحصول على العضوية الكاملة، ولعل ابرز ما استطاع الحزب إنجازه، هو وضع تركيا في بداية الطريق وحصولها على موعد لبدأ عملية التفاوض من اجل الانضمام.[١]

المطلب الاول

التأكيد على اهمية موقع تركيا في امن القارة الاوربية

تتفق الاراء حول اهمية موقع تركيا الجيوبولتيكي وانعكاساته على سياستها الخارجية، حيث ترى الدول الاوربية الغربية والولايات المتحدة الامريكية ان تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع ستراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات في (الشرق الاوسط) وانها قادرة على اداء دور اقليمي ، ولتركيا اهمية كبيرة من حيث مساحتها إذ تبلغ مساحة تركيا الحالية (٦٨٨و٥٧٧) كم٢ في اسيا و(٧٦٤و١٢٣) كم٢ في اوربا (منطقة تراقيا)، وتتمتع بموقع بحري ستراتيجي لاشرافها على عدة جبهات بحرية، فهي تطل على البحر الاسود بساحل (١٢٠) كم٢ وعلى بحر ايجة' ومرمرة بساحل كثير التعرج، كما تشرف على البحر المتوسط في الجنوب بجبهة بحر طولها (١٥٧٧) كم٢، كما تمتلك مضايق البسفور والدردنيل بطول يبلغ

(١) علي حسين باكير، وآخرون. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، (٢٠١٠)، ص٥٣ .

(٩٠و١٧٢) كـــم٢، وبـــذلك يكـــون مجمـــوع اطـــوال حـــدودها البحريـــة (٢٧٥٣)كم٢[١].

وجـدت الـدول الغربيـة وفـي تركيـا القريبـة جـدا مـن الاقطـار العربيـة، ان تقـوم بـدور المنفـذ لسياسـتها فـي هـذه المنطقـة، ولتحقيـق هـذا الغـرض تقـدمت الولايـات المتحـدة الامريكيـة وبريطانيـا وفرنسـا بالعديـد مـن مشـاريع الـدفاع المشـترك عـن (الشـرق الاوسـط)،وا شـركت تركيـا فيهـا التـي ايـدت هـذه المشـاريع لعدة اسباب ابرزها[٢]:

١. تصور تركيا انها من القوى الرئيسة المؤثرة في المنطقة.

٢. ولاعتقادهـا أيضـا بـأن لهـا المركـز المرمـوق فـي شـرقي البحـر المتوسـط و(الشرق الاوسط).

المطلب الثاني
التدخل التركي في قضايا الشرق الاوسط

تثير موجة الثورات التي تشهدها الدول العربية، منذ بدايات عام ٢٠١١، العديد من التساؤلات حول مستقبل المنطقة وقضاياها وأدوار مختلف الفاعلين فيها. وتزداد في

(٢) جـــودة حســـين جـــودة، جغرافيـــة آســـيا الاقليميـــة، منشـــأة المعـــارف فـــي الاسكندرية، ١٩٨٥، ص٢٣٥.

(١) ســـتيفان براســـيموس وتورغـــول أركونتـــل ، تركيـــا: ثوابـــت الجغرافيـــة السياســـية والاســـتراتيجية الجديـــدة نحـــو الشـــرق، مجلـــة المنـــار، بيـــروت، دار الطليعـــة، العدد(١٣) ١٩٨٦، ص٢٧.

هذا السياق أهمية تحليل كيفية تعامل تركيا مع هذه التغيرات والتأثيرات المتوقعة لها في الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.[١]

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية. فابتداء، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلي إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلي نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير ٢٠١١، فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشئون الداخلية لدول أخري، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوي الرئيسية في المنطقة. لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلي تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء علي قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط. وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفي بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيرا، تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ٢٠١٠)، ص ٤٤٦.

جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخري، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم علي الأراضي التركية. (١)

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي علي المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوي المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ علي الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلي ترتيبات لنقل السلطة. وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ أبريل ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور، هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف. لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدي توازنه، وكذلك التساؤل حول مدي فاعليته. فتزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الدائرة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة علي المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا. (٢)

أعلن رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو الجمعة ١٨ مارس/آذار ٢٠١٦ أن التعاون بين بلاده والاتحاد الأوروبي حول مشروع تبادل اللاجئين لن يقتصر على حصة ٧٢ ألف شخص فقط.وبين إن "حصة ٧٢ ألف لاجئ هي فقط مجرد مرحلة أولية من مشروع تعاوننا مع الاتحاد الأوربي في تبادل اللاجئين وفق نظام "لاجئ مقابل لاجئ"، بمعنى أن الاتحاد الأوربي سيستقبل مقابل كل لاجئ غير شرعي آخر شرعي."

---

(١) أحمد داود أوغلو، مصدر سابق ، ٤٤٧.

(٢) صلاح سالم ، مصدر سابق ، ص٧٢.

وأضاف أوغلو أن "الرقم ٧٢ ألف قرر من قبل الاتحاد الأوروبي ويعتبر حصة أولية.. أما مشروع الاتحاد الأوروبي لاستقبال اللاجئين فهو أكبر بكثير." وصادقت دول الاتحاد الأوروبي الجمعة على مشروع اتفاق جرى التفاوض بشأنه طوال قبل الظهر في بروكسل بين رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك ورئيس الوزراء التركي. وقال توسك : أنه تم التوصل إلى "اتفاق بالإجماع بين جميع رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي ورئيس الوزراء التركي" أحمد داود أوغلو، يقضي بإبعاد كل المهاجرين الذين يصلون إلى الجزر اليونانية اعتبارا من الأحد ٢٠ مارس/ آذار إلى تركيا[١].

وكان قادة دول الاتحاد الأوروبي توصلوا بعد مفاوضات شاقة في بروكسل إلى "موقف مشترك" قرروا عرضه الجمعة على تركيا لإبرام اتفاق يهدف إلى وقف تدفق المهاجرين. وينص الاتفاق المقترح على عودة جميع المهاجرين الذين عبروا إلى اليونان بطريقة غير شرعية بينهم لاجئون سوريون إلى تركيا في مقابل استقبال أوروبا لبعض اللاجئين السوريين. كما يتضمن الاتفاق كذلك منح تركيا ميزات مالية وإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول لدول منطقة "شينغين" وتسريع محادثات عضوية أنقرة في الاتحاد الأوروبي.

من جهتهم قال مسؤولون بارزون في الاتحاد الأوروبي إن خطة إعادة كل المهاجرين الذين يصلون لجزر يونانية ولا يتمتعون بوضع قانوني إلى تركيا قد تدخل حيز التنفيذ في وقت أقرب.وأكد مسؤولون يونانيون الحاجة إلى أسابيع لتعديل التشريعات وإعداد محاكم خاصة ومنشآت أخرى على الجزر وفقا للمتطلبات القانونية للاتفاق قبل بدء إعادة المهاجرين واللاجئين فعليا إلى تركيا. ودعت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل الجمعة الاتحاد الأوروبي إلى بدء إعادة المهاجرين من اليونان إلى تركيا مقابل اللاجئين الذين طلبوا رسميا في تركيا حق اللجوء في الاتحاد الأوروبي. وقد اتفقت قمة "الاتحاد الأوروبي – تركيا" في ٧ مارس/آذار على عملية التبادل هذه، رغم أن الزعماء الأوروبيين لم يحددوا موعدا لبدء هذه العملية. وأضافت ميركل أن

---

(١) داود أوغلو: تبادل ٧٢ ألف لاجئ يعتبر فقط مرحلة أولى من التعاون بين أنقرة وبروكسل .انظر : https://arabic.rt.com/news/815372

عمليــة إعــادة التــوطين القانونيــة للاجئــين الســوريين مــن تركيــا إلــى الاتحــاد الأوروبــي ينبغــي أن تبــدأ بعــد أيــام قليلــة مــن بــدء إعــادة المهــاجرين مــن اليونــان. وأكــدت أن المفاوضــات مــع رئــيس الــوزراء التركــي أحمــد داود أوغلــو لــن تكــون ســهلة لكــن جميــع دول الاتحــاد الأوروبــي تريــد اتفاقــا. مــن جانبــه أكــد الــرئيس الفرنســي فرانســوا هولانــد أن اللاجئــين سيســتمرون فــي التــدفق علــى الاتحــاد الأوروبــي مــا لــم تحــل الأزمتــان فــي ســوريا وليبيــا، داعيــا إلــى استئصــال جــذور أزمــة الهجــرة إلــى أوروبــا. وبلــغ متوســط عــدد الواصــلين إلــى أوروبــا يوميــا خــلال شــهر مــارس/ آذار الحــالي ١١٥٧ شخصــا وهــو عــدد أقــل بكثيــر مــن العــدد الذي سجل في فبراير/ شباط وهو نحو ٢٠٠٠ مهاجر. [١]

(١) داود أوغلو: مصدر سابق .

الخاتمة

من خلال التركيز على السياسة الخارجية التركية، واستعرضت العوامل والمتغيرات التي ساهمت واثرت في تطوير وعرقلة هذه المسيرة ووصولا الى حصول تركيا على موافقة الاتحاد الاوروبي في خريف عام ٢٠٠٥ لبدء مفاوضات العضوية، والتي بقيت مستمرة الى وقتنا الراهن دون التوصل الى حل جذري يحسم الامر في مسالة حصول تركيا على العضوية الكاملة. ومن جانبها تميزت السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوروبي بالتواصل والاستمرار عبر مراحل زمنية، ساعية الى تحقيق أهدفها التي اعلن عنها اتاتورك منذ تاسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، والتي كان من اهمها هو ربط تركيا بالعالم الغربي. ومن خلال ما تقدم فقد استنتجنا بعض الاستنتاجات ومنها :

الاستنتاجات

١- على الرغم من رغبة تركيا المتواصلة واصرارها على المضي قدما للانضمام في الاتحاد الاوروبي. يبدو من الواضح ان تركيا لا تحظى بترحيب من الاتحاد الاوروبي، وانها تواجه حواجز وعقبات من بعض دول الاتحاد الاوروبي، وان هذه العقبات ستعلق موضوع انضمامها لسنوات ان لم يكن لعقود، ويأتي ذلك من خلال تعهد الاتحاد بضم تركيا، ولكن بتطويل المفاوضات النهائية.

٢- ان الواضح ان خيار تركيا في مسالة انضمامها للاتحاد الاوروبي، هو خيار استراتيجي، لا رجعة عنه، وذلك لإنه

يقوم على أسس ومصالح تعدها تركيا استراتيجية، سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام امنية، مرتبطة بارتباط حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد. وعلى هذا الاساس فإن تركيا سوف تبقى حريصة على استغلال جميع الفرص التي من شأنها ان تعزز علاقتها بالاتحاد الاوروبي .

٣- منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢، تمكنت تركيا من ان تلعب دورا اقليميا مميزا من خلال توجهات سياستها الخارجية الجديدة نحو الشرق الاوسط، خاصة مع دول جوارها الجغرافي، فضلا عن اقامة علاقات متبادلة تهدف الى مصالح مشتركة، مع دول صاعدة كالصين وروسيا وغيرها. هذا لا يعني انها تخلت واهملت هدفها الاساسي وهو الانضمام للاتحاد الاوروبي. بل أرت تركيا ان هذا الهدف لن يتحقق الا من خلال ممارسة دور الوسيط الاقليمي، وهو الدور الذي رحبت به اوروبا.

التوصيات

١- على تركيا ان تكثف جهودها في العمل على ايجاد حلول جذرية للعديد من المسائل المتعلقة، التي تعتبر حجر عثرة في مسالة انضمامها للاتحاد الاوروبي، ومن اهم هذه القضايا، القضية القبرصية والقضية الأرمينية.

٢- على الصعيد الخارجي، يجب ان تعي تركيا، بأن مسألة انضمامها للاتحاد الاوروبي هي مسألة غير محسومة بالنجاح في نهاية المطاف، وأيضا غير واضحة المعالم في المستقبل القريب او المتوسط. لذا يتوجب عليها ان تحافظ على تعزيز دورها الدولي و الإقليمي، من خلال إقامة علاقات مبنية على

المصالح المشتركة، ليس الهدف من هذه العلاقات هو انضمامها للاتحاد، بل ما يحقق مصالح ومكاسب لتركيا ويعزز من ثقلها الدولي والاقليمي.

٣- أما على الصعيد الداخلي، ينبغي على تركيا أن تتمسك بمسألة انضمامها للاتحاد الاوروبي، وان تلتزم الى حد ما بتطبيق المعايير والشروط الاوروبية، ليس الغرض منها هو الوصول الى الهدف الذي ينبغي ان تحققه، وهو انضمامها للاتحاد الاوروبي، بقدر ما يتعلق الامر بتحسين الاوضاع الداخلية، ومنها: تحقيق الحريات العامة والخاصة لمواطنيها، واستقلال القضاء، وابعاد الجيش عن الحياة السياسية، والتحسن الاقتصادي... الخ، وبالتالي فإن اغتنام تلك الشروط والإلتزام بها يعد مصلحة لتركيا سواء انضمت للاتحاد او لا تنضم.

٤- وأخيرا، على البلدان العربية الإستفادة من التجربة التركية واخذها بعين الاعتبار، خاصة في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها في سياستها الداخلية على وجه الخصوص، والتي تعتبر إمتداد لسياستها الخارجية.

المصادر

القران الكريم

١- ابراهيم خليل احمد، ايران وتركيا،دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الموصل ، ١٩٩٢.

٢- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي .. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ٢٠١٠) .

٣- احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، القاهرة ١٩٨٥.

٤- احمد محمد وهبان ، السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الاوسط صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية(٢٠١٣).

٥- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1975

٦- احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمالي الاطلسي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٨١ ، ص٣٦ .

٧- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف الشمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١..

٨- احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٩- امين شاكر واخرون، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان الى خلفاء اتاتورك، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٠- اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني ،حياته واحداث عهده دار الانبار، العراق، دار الانبار١٩٨٧ .

١١- جلال معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٣ .

١٢- جودة حسين جودة، جغرافية آسيا الاقليمية، منشأة المعارف في الاسكندرية، ١٩٨٥ .

١٣- حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الاوروبي بين العضوية والشراكة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢٦ ، ٢٠١٠ .

١٤- حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٦– لعدد الأول– ٢٠١٠ .
١٥- حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩– ١٩٢٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
١٦- داود أوغلو: تبادل ٧٢ ألف لاجئ يعتبر فقط مرحلة أولى من التعاون بين أنقرة وبروكسل.انظر : https://arabic.rt.com/news/815372
١٧- ستيفان براسيموس وتورغول أركونتل ، تركيا: ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مجلة المنار، بيروت، دار الطليعة، العدد(١٣) ١٩٨٦ .
١٨- سوناكيلي، الجيش التركي وثورة عام١٩٦٠ ، مجلة السياسة الدولية العدد(١٣) تموز لسنة ١٩٦٨.
١٩- علي الحاج ، سياسة دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .
٢٠- علي حسين باكير، وآخرون. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، (٢٠١٠) .
٢١- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، الاسكندرية، دار الايمان للطبع والنشر، ٢٠٠٣ .
٢٢- عمر الشويكي، " استراتيجيات بناء الوحدة الاوروبية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٧)، (٢٠٠٤) .
٢٣- عمر محمد ، هل تنال تركيا "المُسْلِمَةُ" عُضْوِيَّةَ الاتحادِ الأُوروبِيّ ، موقع الشيخ سلمان بن فهد العودة http://www.islamtoday.net..
٢٤- قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
٢٥- لقمان عمر النعيمي –تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – ٢٠٠٧ .
٢٦- موفق بني مرجة ، صحوة الرجل المريض، ط٢ ، دمشق ، دار البيارق ، ١٩٩٦.
٢٧- هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية واثرها على البلاد العربية،ج/١، دمشق ، دار القلم ،٢٠٠٢ .